

Distr.: General
23 October 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، والذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم تقارير فصلية بشأن الحالة في الصومال. ويغطي التقرير التطورات التي استجرت منذ تقديم تقريري الأخير المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/418). ويركز هذا التقرير على بروز المحاكم الإسلامية والتحديات التي واجهتها المؤسسات الاتحادية الانتقالية والجهود المبذولة لتشجيع الحوار بين الأطراف. ويشمل التقرير أيضاً آخر المعلومات عن الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان، والأنشطة الإنسانية والإغاثية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها.

ثانياً - أهم التطورات في الصومال

٢ - لا يزال الوضع في الصومال مبعث قلق على الرغم من تحقيق بعض التقدم في عملية الحوار بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمحاكم الإسلامية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦ هزمت مليشيات موالية للمحاكم الإسلامية قوات التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب في مقديشو. وأودى القتال بمئات الأرواح وأجبر آلاف الناس على الهروب من منازلهم، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني السيئ. ومنذ ذلك الحين، أحكمت المحاكم الإسلامية سيطرتها على المدينة وأعدت شيئاً من الأمن. وتبع سقوط مقديشو امتداد سلطة المحاكم الإسلامية إلى محافظتي شبيلي الوسطى وهيران وأجزاء من جلجدود ومدوق. وتشمل هذه المناطق الموطن التقليدي لعشيرة الحوية. كذلك، يمتد نفوذ المحاكم الإسلامية إلى محافظتي شبيلي السفلى وجوبا السفلى.



٣ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أعلن زعماء اتحاد المحاكم الإسلامية إنشاء المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية، الذي يتألف من لجنة شورى أو لجنة تشريعية تضم ٩٠ عضوا بزعامة الشيخ حسن ضاهر عويس، ولجنة تنفيذية بزعامة الشيخ شريف الشيخ أحمد. ولم تُعلن بعد أسماء أعضاء اللجنتين.

٤ - وشكل التوسع السريع لنفوذ المحاكم الإسلامية تهديدا خطيرا للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، التي تواجه إلى جانب ذلك صعوبات في بسط سيطرتها فيما وراء مدينة بايدوا، المقر المؤقت للبرلمان الاتحادي الانتقالي. وسعيا للحد من التوتر بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمحاكم الإسلامية، نظمت جامعة الدول العربية اجتماعا في الخرطوم في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وحضر الزعماء الثلاثة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية محادثات الخرطوم، وهم الرئيس عبد الله يوسف أحمد، ورئيس الوزراء على محمد غيدي، ورئيس البرلمان شريف حسن الشيخ عدن، في حين أرسلت المحاكم الإسلامية وفدا ذا مستوى أدنى. واتفق الطرفان على ما يلي: (أ) الاعتراف بقانونية المؤسسات الاتحادية الانتقالية؛ (ب) الاعتراف بوجود المحاكم الإسلامية؛ (ج) مواصلة المحادثات دون شروط مسبقة؛ (د) محاكمة مجرمي الحرب؛ (هـ) عدم إتيان أية أعمال استفزازية أو عدوانية أو ممارسة دعاية مناوئة؛ (و) توجيه نداء مشترك من أجل السلام؛ (ز) مواصلة مناقشة القضايا الأمنية والسياسية وغيرها من العقبات التي تحول دون تحقيق السلام، من خلال إنشاء لجان فنية.

٥ - غير أنه بعد توقيع اتفاق الخرطوم المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بفترة وجيزة، اتهم كل طرف الآخر بانتهاك أحكام الاتفاق. وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية أن المحاكم الإسلامية انتهكت الاتفاق باتخاذ إجراءات عسكرية ضد آخر زعيم من زعماء التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب المتبقين في مقديشو، وهو عبدي أوال قيديد. واحتجت المحاكم الإسلامية بأن هذا الإجراء لا يشكل انتهاكا للاتفاق، لأنه كان موجها ضد فرد، وإن كان ذلك الفرد زعيما من زعماء التحالف. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وصلت قوات موالية للمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية إلى بورهاكابا، على بُعد ٦٠ كيلومترا من بايدوا، وأفادت الأنباء بأنها رحلت في نفس اليوم. واعتبرت الحكومة الاتحادية الانتقالية هذا الحدث انتهاكا آخر لاتفاق الخرطوم. وردا على ذلك، أكد المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية أنه دُعي إلى البلدة لحماية وحراسة أشخاص فروا من الميليشيات الحكومية إلى مقديشو. وفي نفس الوقت، اتهمت المحاكم الإسلامية الحكومة الاتحادية الانتقالية بدعوة جنود إثيوبيين إلى دخول البلاد. واعتبرت ذلك انتهاكا لاتفاق الخرطوم ولسيادة الشعب الصومالي. ونتيجة لتبادل الاتهامات هذا، أُجلت الجولة الثانية من المحادثات التي كان من المقرر عقدها في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٦ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، سافر ممثلي الخاص، فرانسوا لونسيني فال، إلى بايدوا لعقد مناقشات مع زعامة المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وإلى مقديشو حيث التقى بالشيخ شريف الشيخ أحمد، رئيس اللجنة التنفيذية للمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية. وفي اجتماع مشترك مع زعماء المؤسسات الاتحادية الانتقالية الثلاثة في بايدوا، أكد الحاجة إلى توحيد صفوف المؤسسات الاتحادية الانتقالية في مواجهة التحديات الناشئة. كما شجعهم على إرسال وفد إلى الخرطوم لحضور الجولة الثانية من المحادثات مع المحاكم الإسلامية. وأعاد جميع الزعماء الثلاثة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية تأكيد التزامهم بالحوار. ووجه ممثلي الخاص نفس الدعوة إلى الشيخ شريف في اجتماع عقده معه في مقديشو في وقت لاحق من نفس اليوم.

٧ - وقد حالت مشاحنات داخلية خطيرة دون بسط الحكومة الاتحادية الانتقالية سيطرتها بصورة كافية. ونشأت أزمة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ عندما انتقد عدد من البرلمانين، منهم وزراء، أسلوب القيادة الذي يتبعه رئيس الوزراء على محمد جيدي. وتبع ذلك استقالة عدد من الوزراء في الحكومة. وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ تغلب رئيس الوزراء بصعوبة على اقتراع في البرلمان بحجب الثقة عنه. ولم يؤد الاقتراع إلى حل الأزمة، غير أن وزراء الحكومة شرعوا في الاستقالة.

٨ - وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وصل إلى بايدوا وفد إثيوبي بزعامة وزير الخارجية سيوم مسفين في مهمة وساطة. وتوجت الزيارة بتوقيع مذكرة تفاهم في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦ تهدف إلى إنهاء الأزمة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وفي ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أعلن الرئيس يوسف حل الحكومة وطلب إلى رئيس الوزراء جيدي تعيين وزارة أقل عددا وأفضل تأهيلا. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ووفقا لبنود مذكرة التفاهم، أعلن رئيس الوزراء جيدي مجلس وزراء جديدا يتكون من ٣١ وزيرا وخمسة من وزراء الدولة و ٣١ وزيرا مساعدا.

٩ - وافتُتحت الجولة الثانية من محادثات السلام بين الطرفين في الخرطوم في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تحت رعاية جامعة الدول العربية. وفي البيان الذي أدلى به ممثلي الخاص أثناء حفل الافتتاح، حث الطرفين على الاستفادة من الاتفاق المبرم خلال الجولة الأولى من المحادثات، وعلى إنشاء آليات مشتركة لتنفيذ استنتاجات الجولة ورصدها والتحقق منها. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وقعت الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية اتفاقا اتفقا فيه على أمور منها: (أ) إعادة بناء الجيش الوطني الصومالي والشرطة الوطنية، والعمل على إدماج قوات المحاكم الإسلامية وقوات الحكومة الاتحادية

الانتقالية وغيرها من الميليشيات المسلحة، حال التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج سياسي؛ (ب) الالتزام بمبدأ التعايش السلمي بين الصومال وجيرانه؛ (ج) مناقشة الجوانب المتبقية، بما فيها المسائل السياسية ومسائل اقتسام السلطة والمسائل الأمنية في جولة ثالثة من المحادثات؛ (د) إنشاء لجنة مشتركة لمتابعة الاتفاق؛ (هـ) إنشاء لجنة فنية مكونة من رئاسة جامعة الدول العربية (السودان)، والأمانة العامة للجامعة، واللجنة المعنية بالصومال التابعة للجامعة، وأعضاء آخرين من الحكومة الاتحادية الانتقالية والمحاكم الإسلامية؛ (و) الاجتماع في الخرطوم في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لعقد جولة ثالثة من المحادثات.

١٠ - وفي نهاية الجولة الثانية، أشدتُ بالطرفين لهذه الخطوة الإيجابية التي اجتازها نحو تسوية خلافاتهما من خلال الحوار والمشاورات. كما شجعت الطرفين على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن والسعي لتهيئة أوضاع مواتية للجولة الثالثة من المحادثات.

١١ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عرض رئيس الوزراء جيدي حكومته الجديدة وخطة عمله على البرلمان الاتحادي الانتقالي للموافقة عليهما، على النحو المنصوص عليه في مذكرة التفاهم المؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأقر البرلمان الحكومة الجديدة بأغلبية ١٧٤ صوتاً مقابل ٢٥.

١٢ - وانفجرت سيارة مفخخة بينما كان الرئيس يوسف يغادر مبنى البرلمان في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بعد إلقاء خطابه الافتتاحي. ونجى الرئيس بالكاد مما بدا وكأنه محاولة اغتيال أودت بحياة ما لا يقل عن ١١ شخصا وخلفت عدة مصابين. وندد المجتمع الدولي والمؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية بمحاولة اغتيال الرئيس يوسف. كذلك، ناشدت الحكومة الاتحادية الانتقالية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي تقديم المعونة المالية والتقنية للمساعدة على التحقيق في الهجوم. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أُلقت الشرطة القبض على ثلاثة من المشتبه فيهم. ويجدر التنويه إلى أن رئيس الوزراء جيدي كان قد تعرض لمحاولة اغتيال في مقديشو في شهري أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

ثالثاً - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

١٣ - ظل ممثلي الخاص على اتصال مباشر بالحكومة الاتحادية الانتقالية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية طوال الفترة قيد الاستعراض، وحثهما على الامتناع عن أية أعمال يُمكن أن تُعتبر استفزازية، وأن يتفاوضا على إيجاد حل من خلال الحوار والمصالحة، في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي. وعملاً بالتوصيات الواردة في البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن

بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/31)، قام ممثلي الخاص، في بداية تشرين الأول/أكتوبر، بسلسلة من الزيارات إلى عدد من بلدان المنطقة، منها إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي والسودان ومصر واليمن، لإجراء مشاورات مع زعماء هذه البلدان حول سبل تعزيز السلام والمصالحة في الصومال.

١٤ - وحظيت عملية الحوار التي يَسرتها جامعة الدول العربية بتأييد كبير من المجتمع الدولي، بما في ذلك فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، الذي عقد اجتماعاً في بروكسل في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وآخر في ستوكهولم في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وحث الفريق الطرفين على الدخول في مشاورات بناءة وموسعة من أجل التوصل إلى حل سلمي لخلافاتهما، وبناء الثقة، ومعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك. كذلك، دعا الفريق جميع الأطراف الصومالية إلى الامتثال للالتزامات الدولية القائمة، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وحث الفريق الأطراف على نبذ العنف بقوة وحرمان الإرهابيين ومن يوالوهم من الحصول على ملجأ آمن.

١٥ - وعقب الجولة الثانية من المحادثات التي جرت في الخرطوم، عرضت المفوضية الأوروبية إنشاء فرقة عمل مهمتها تيسير الحوار بين الأطراف الصومالية. وأبدت الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية استجابة لهذه المبادرة. ومن المقرر أن تعمل فرقة العمل المقترحة، التي ستضم الأمم المتحدة، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية لتوفير الدعم التقني والمالي للمؤسسات الاتحادية الانتقالية والمحاكم الإسلامية، ولضمان قيام لجنتي المتابعة المذكورتين في اتفاق ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بعملهما. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اهتم رئيس الوزراء جيدي المحاكم الإسلامية بتكرار انتهاك الاتفاقات المتوصل إليها في الخرطوم، وذلك أثناء تقديمه إحاطة للمجتمع الدولي في نيروبي. ومع ذلك، أضاف أن الحكومة الاتحادية الانتقالية ملتزمة بعملية السلام. بيد أنه شدد على ضرورة سعي الطرفين سعياً حثيثاً لتهيئة أوضاع مواتية لهذه المحادثات.

١٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، مضت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي قُدماً في الاستعدادات لعمليتهما المقترحة لدعم السلام في الصومال. وفي بيان صحفي صادر في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي دعوته مجلس الأمن إلى رفع جزئي لحظر توريد الأسلحة، من أجل السماح بإنشاء قوات الأمن الوطنية الصومالية وإيفاد بعثة لدعم السلام في الصومال بقيادة الهيئة. وكرر رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي هذا النداء خلال مؤتمر القمة

الذي عقده في بانجول في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ودعوا في نفس الوقت إلى الحوار بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمحاكم الإسلامية.

١٧ - وترأس الاتحاد الأفريقي والهيئة بعثةً لتقصي الحقائق زارت عدة مواقع في الصومال في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بصحبة ممثلي جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. كذلك، اجتمع مجلس الوزراء ورؤساء هيئات أركان الدفاع التابع للهيئة الحكومية الدولية في نيروبي يومي ١ و ١٨ آب/أغسطس، لوضع الصيغة النهائية لخطة إيفاد بعثة لدعم السلام في الصومال بقيادة الهيئة.

١٨ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أقر مؤتمر قمة الدول الأعضاء في الهيئة خطة نشر بعثة دعم السلام المقترحة في الصومال بقيادة الهيئة. غير أن وفدي إريتريا وجيبوتي لم يحضرا مؤتمر القمة. وقد أعرب البلدان عن تحفظات على إيفاد بعثة لدعم السلام في الصومال بقيادة الهيئة دون التوصل إلى توافق في الآراء السياسية داخل الصومال. غير أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أقر خطة الإيفاد في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأفاد البلاغ الصادر عن المجلس أن بعثة دعم السلام المقترحة في الصومال بقيادة الهيئة ستقدم الدعم لقدرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية وأمنها، وتحمي الظروف المناسبة للحوار والمصالحة. وردا على ذلك، كرر المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية معارضته لبعثة دعم السلام المقترحة. وفي رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى أعضاء مجلس الأمن، دعا الشيخ شريف الشيخ أحمد، باسم المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية، مجلس الأمن إلى الإبقاء على حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال، وحث جميع الأطراف على إعطاء مفاوضات الخرطوم فرصة للنجاح. كما حث في رسالته الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية على وقف تدخلاتها المنحازة في الصومال.

١٩ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عقد وزير خارجية كينيا، الرئيس الحالي لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، رفايل توجو، جلسة خاصة مع أعضاء مجلس الأمن بشأن مسألة الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة. وبهذه المناسبة، جدد وزير الخارجية الكيني طلب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية رفع الحظر جزئيا من أجل تسهيل الإيفاد المقترح لبعثة لدعم السلام في الصومال بقيادة الهيئة.

٢٠ - وقد توالى التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحظر توريد الأسلحة على أيدي جهات صومالية وأجنبية. كذلك، أعرب عن مخاوف من أن تمتد المنافسات الإقليمية إلى داخل الصومال، حيث تستمر الادعاءات بتدخل البلدان المجاورة في شؤون البلاد. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وجهت رسالة إلى كل من فخامة رئيس إريتريا، السيد إساياس

أفريقي، ودولة رئيس وزراء أثيوبيا، السيد ميليس زيناوي، لتشجيع البلدين على العمل مع الجهات المعنية المحلية والدولية من أجل تعزيز السلام والمصالحة في الصومال، وعلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس للامتناع عن أي عمل من شأنه انتهاك حظر توريد الأسلحة أو زيادة التوتر في وضع متقلب أصلاً.

٢١ - وبالنظر إلى البعد الإقليمي للصراع في الصومال، تتخذ إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام تدابير لكفالة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين بعثات الأمم المتحدة الثلاث في المنطقة. وهي بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وفي هذا الخصوص، استضاف مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الاجتماع الأول لممثلي الخاضعين الثلاثة بهذه البعثات في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في نيروبي، ناقشوا خلاله التعاون في المستقبل والمسائل ذات الاهتمام المشترك.

رابعاً - التطورات الأخرى المستجدة في الصومال

٢٢ - تواصل النزاع الدائر بين سلطات "بونتلاندا" و"صوماليلاند" حول السيطرة على محافظتي سول وسناك. ومن الأمور التي تبعث على القلق أيضاً ازدياد الأنشطة المزعومة التي يقوم بها أنصار المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية في كلتا المحافظتين.

٢٣ - وشهدت أماكن أخرى من الصومال تحركات صوب إنشاء مناطق جديدة تتمتع بالحكم الذاتي. أما في وسط الصومال، فقد أعلن أفراد عشيرة حبر - جدير سعد التي تنتمي إلى قبيلة الحوية ميلاد منطقة جديدة تتمتع بالحكم الذاتي حول غالكايو، سميت غال - مدوق، وهي تجمع بين أراض من جلودود ومدوق. وأفادت تقارير بأن باري عدن شيري "هيرالي"، رئيس تحالف وادي جوبا والذي يشغل أيضاً منصب وزير الدفاع بالحكومة الاتحادية الانتقالية، اقترح بدوره إنشاء منطقة تتمتع بالحكم الذاتي تحت اسم جوبالاند، تشمل محافظات جوبا السفلى وجوبا الوسطى وجدو. وجوهت هذه الخطة بمقاومة من المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية والسكان المحليين، كما أصيبت بانتكاسة إضافية من جراء سقوط كيسمايو على يد المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

خامساً - الأمن

٢٤ - منذ تقرير الأخير، زادت الحالة الأمنية المتقلبة في الصومال تعقيداً بسبب وقوع عدة حوادث. وقد طلبت إدارة شؤون السلامة والأمن في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إعادة

نقل موظفي الأمم المتحدة الدوليين على الفور من بايدوا إلى نيروبي ووقف إيفاد أي بعثات إلى مقديشو حتى إشعار آخر. واتخذ هذا القرار في أعقاب مقتل راهبة إيطالية وحارسها الشخصي في مقديشو يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ومحاولة اغتيال الرئيس يوسف في بايدوا يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وتلقي رسائل تهديد ضد موظفي إدارة شؤون السلامة والأمن.

ألف - بايدوا

٢٥ - ما برحت الحالة الأمنية في بايدوا مشوبة بعدم الاستقرار. ولا أدل على ذلك من محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس يوسف يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتأثرت الحالة أيضا بما تشهده الميليشيات المحلية من توترات داخلية وبينه. وأفادت تقارير بأن عضوين في المحكمة الاتحادية الانتقالية انضموا في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية. ولقي وزير الشؤون الدستورية، عبدالله ديرو إسحق، مصرعه في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في بايدوا إثر مغادرته المسجد بعد صلاة الجمعة. وأدى مقتله إلى اندلاع أعمال شغب في بايدوا. وجاء اغتياله عقب محاولة اغتيال فاشلة تعرض لها قبل ذلك بيوم في بايدوا رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الدستورية.

٢٦ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اشتبكت وحدة من وحدات الشرطة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية مع ميليشيات قبيلة ديجيل - ميريفل لانتراع السيطرة على مطار بايدوا. وأسفرت المواجهة عن مصرع ما لا يقل عن ١٠ من أفراد الميليشيات. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وفي خضم التوتر المتصاعد بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والقبائل المحلية، طلب محمد إبراهيم حبساد، القائد السابق لفصيل بايدوا والذي يشغل أيضا منصب وزير النقل، إلى المحكمة الاتحادية الانتقالية أن تغادر بايدوا إلى وجهة أخرى، مشيرا إلى أن وجودها في المدينة لم يعد موضع ترحاب.

باء - وادي جوبا وجدو

٢٧ - ما زالت السيطرة على مدينة كيسمايو المرفئية مثار خلاف جدي بين أعضاء تحالف وادي جوبا والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية. وأدى استمرار انعدام الأمن في كيسمايو وجوبا السفلى وجوبا الوسطى وجدو إلى شن هجمات متكررة على أفراد المساعدات الإنسانية وقوافلها. كما وردت عدة تقارير تفيد بوقوع حوادث قتل واغتصاب وابتزاز واختطاف. وتسبب الهلع من القتال المستمر في كيسمايو في تدفق اللاجئين، ومعظمهم من النساء والأطفال، صوب كينيا المجاورة. وفي أعقاب المفاوضات غير الحاسمة التي أجراها

رئيس تحالف وادي جوبا، باري "هيرالي"، مع قوات المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية تحت قيادة حسن تركي، اضطر إلى أن يلوذ بالفرار من كيسمايو مع مليشياته في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بعدما لاحت نذر المواجهة المحتملة مع تلك القوات. ومهد ذلك الطريق أمام قوات المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية للاستيلاء على المدينة.

جيم - مقديشو

٢٨ - قامت المحاكم الإسلامية بطرد عبدي أوائل قيبيدي، آخر زعيم من زعماء التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب، خارج مقديشو في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقامت المليشيات الموالية لأمرء الحرب الآخرين المنضوين تحت لواء التحالف بتسليم أسلحتها وعتادها. وأزيلت الحواجز من الطرقات وكذلك نقاط التفتيش التي أقامتها المليشيات، كما خففت القيود المفروضة على حركة الأشخاص والمركبات في جميع أرجاء المدينة. وأعدت المحاكم الإسلامية فتح مطار مقديشو الدولي في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ والميناء البحري الرئيسي في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ويذكر أن المرفقين ظلّا متوقفين عن التشغيل طوال عشر سنوات أو ينوف.

٢٩ - وعلى النقيض تماما مع تحسن الوضع الأمني إجمالاً في مقديشو، لقيت صحافية سويدية مصرعها في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أثناء قيامها بتغطية مظاهرة من أجل السلام في المدينة، وقتلت موظفة إيطالية من موظفات المساعدات الإنسانية بمعية حارسها الشخصي الصومالي الجنسية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأثارت هذه الاغتيالات القلق إزاء سلامة الأجانب في المدينة، رغم تعهد المحاكم الإسلامية بحمايتهم. ويساور المجتمع الدولي القلق أيضا إزاء عدم إحراز تقدم في التحقيقات الرامية إلى تقديم الجناة إلى العدالة.

سادسا - الحالة الإنسانية

٣٠ - تعيش الصومال حالياً ثالث فصل غو (ربيع) يشهد على التوالي مستوى إنتاج للحبوب منخفضاً عن المتوسط قياساً بما كان عليه الحال قبل الحرب. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن حوالي ١,٨ مليون شخص - بمن فيهم ما يصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ مشرّد داخلي - يحتاجون إلى مساعدة حيوية حتى أواخر عام ٢٠٠٦. ومنتشر معظم المحتاجين على طول وادي جوبا وفي محافظة جدو، حيث يتجاوز معدل سوء التغذية عتبة الطوارئ المحددة بـ ١٥ في المائة، وتتراوح نسبة نفوق الماشية ما بين ٤٠ و ٦٠ في المائة.

٣١ - وقاد منسق الشؤون الإنسانية بالصومال ثلاث بعثات إلى مقديشو منذ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، حيث عقد اجتماعات مع زعماء المحاكم الإسلامية وأعضاء مجتمع الأعمال وفئات

المجتمع المدني. وركزت الاجتماعات التي حرت مع المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية على أمور منها إمكانية زيادة حضور هيئات المساعدة الإنسانية في العاصمة، والجوانب التنفيذية للمساعدة؛ ومبادئ المشاركة؛ والأمن؛ ودور المجتمع المدني، بما فيه المرأة. ودعا المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية إلى زيادة مشاركة مجتمع المساعدات الإنسانية، موضحاً أنه سيقوم الهياكل اللازمة لتعزيز سلامة إيصال المساعدات الإنسانية. وأعلنت المحاكم الإسلامية في مطلع آب/أغسطس ٢٠٠٦ عن عزمها على إنشاء مكتب في مقديشو لتولي تنسيق المساعدات الإنسانية. ومن شأن هذه التطورات، إلى جانب إعادة إحلال النظام والأمن في المناطق التي يسيطر عليها المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية، أن تخلق بيئة داعمة لتعزيز الإجراءات الإنسانية. بيد أن انتقال الموظفين الدوليين ووقف إيفاد البعثات إلى مقديشو قد يؤدي إلى تفويت هذه الفرصة السانحة. وعلى الرغم من انتقال الموظفين الدوليين، ما زالت وكالات الأمم المتحدة تواصل أنشطتها في ٢٨ موقعا في كافة أرجاء الصومال بواسطة موظفين وطنيين يفوق عددهم ٥٠٠ موظف.

٣٢ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، رست في ميناء مقديشو البحري سفينة استأجرها برنامج الأغذية العالمي، تصل حمولتها إلى ٣٣٠٠ طن متري من المعونات الغذائية. وستؤدي إعادة فتح الميناء البحري إلى تخفيض ملحوظ للكلفة والوقت اللازمين لإيصال المعونة الغذائية إلى أهالي المنطقة.

٣٣ - بيد أن المشاق ظلت تكتنف إيصال المساعدة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أغلقت ثلاثة مطارات في جنوبي ووسط الصومال - غربهاري، ولوق، وبايدوا - حتى إشعار آخر. وفي حالتي غربهاري ولوق، جرى الإغلاق عقب توجيه السلطات المحلية ومليشيات القبائل تهديدات ضد الأمم المتحدة. كما أعاقت الصراعات الدائر رحاها بين القبائل بلوغ الأماكن المتوخاة. وعرف القتال من أجل السيطرة على مناجم الملح في القرى الواقعة شمال لوق تصعيدا في تموز/يوليه ٢٠٠٦، أسفر عن مصرع أكثر من ٢٠ شخصا. ومن العوامل الأخرى التي أعاققت الوصول الهجمات التي شنها أفراد المليشيات المحلية ضد قوافل الأغذية، والمنازعات المحلية حول اختيار المتعاقدين، وأعمال السلب والنهب التي طالت الإغاثات الغذائية في نقاط التوزيع. وفي بايدوا، ساهم وجود المليشيات المسلحة الذي أشارت إليه التقارير، إضافة إلى تفاقم التوترات بسبب الهجمات الأخيرة ضد مسؤولين حكوميين، في شيوع جو من انعدام الأمن وإعاقة الوصول.

٣٤ - وأجريت المشاورات الميدانية الخاصة بعملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٧ في آب/أغسطس ٢٠٠٦ في بايدوا وهرغيسا وغارو ومقديشو من أجل كفالة المشاركة الشعبية

في تحديد الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً ووضع الأولويات الاستراتيجية لعام ٢٠٠٧. وتوجت المشاورات بعقد حلقة عمل بشأن عملية النداء الموحد في نيروبي يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وحددت حلقة العمل أربع أولويات استراتيجية ستوجه أعمال تخطيط المساعدات الإنسانية وتنفيذها في الصومال. ولما كان النداء الموحد لعام ٢٠٠٧ يعكس تغير الوضع على أرض الواقع، فمن المرتقب أيضاً أن يستند إلى دعامة خاصة بالتعافي المبكر.

سابعاً - الأنشطة التنفيذية لتعزيز السلام

ألف - حقوق الإنسان والحماية

٣٥ - على الرغم من استعادة قدر من السلام والأمن في مقديشو على يد المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية، فقد برزت شواغل خطيرة إزاء حالة حقوق الإنسان في المناطق الواقعة تحت سيطرة المجلس الأعلى. ووردت تقارير تفيد بأن المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية حظر التجمعات العامة والاجتماعات السياسية غير المأذون بها، موضحاً أن تلك اللقاءات لا يمكن أن تعقد سوى بعد الحصول على موافقة مسبقة من سلطات المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية وتحت إشرافها لأسباب تتعلق بالأمن. ومن الشائع أيضاً تلقي فئات المجتمع المدني والمنافحين عن حقوق الإنسان تهديدات مزعومة. وأثيرت كذلك شواغل بشأن حماية الحق في حرية التعبير. وزادت التقارير التي تفيد بتعرض الصحفيين وسائر الإعلاميين للمضايقات والاعتقال، إضافة إلى إغلاق محطات الإذاعة.

٣٦ - وأعربت بعض المنظمات النسائية الصومالية بدورها عن مخاوف إزاء التقلص الذي شعرت أنه طال الهامش السياسي الذي تشارك من خلاله في صنع القرار وتمثل في فئات المجتمع المدني. وأفادت تقارير بأنه لم يعد بمقدور النساء قيادة المنظمات غير الحكومية. ودعت مندوبات عن الجماعات النسائية الصومالية في مقديشو، سعياً منهن إلى الحفاظ على الحقوق المكفولة لهن بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي، إلى ضمان تمثيلهن في محادثات السلام بالخرطوم. كذلك، أصبح تجنيد الشباب للقيام بالتدريب العسكري مصدراً رئيسياً من مصادر القلق.

٣٧ - وما زالت محنة المشردين الداخليين في الصومال مستمرة. بل تفاقم وضعهم من جراء انعدام الأمن الغذائي ونشوب الصراع. ويوجد بالصومال زهاء ٤٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي يواجهون طائفة متنوعة من انتهاكات حقوق الإنسان ويحتاجون إلى الحماية. وتواصل الأمم

المتحدة، إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني، محاولاتها من أجل تلبية احتياجاتهم.

٣٨ - وما زالت إعادة توطين أعداد غفيرة من المشردين الداخليين في "صوماليلاند" تطرح تحدياً. وفي منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٦، عقد وزير إعادة التوطين والتأهيل والإدماج وعمدة هرغيسا اجتماعاً مع وكالات الأمم المتحدة من أجل مناقشة إعادة التوطين الدائم لعدد يتراوح بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ من عائلات المشردين الموجودين حالياً في مستوطنات مؤقتة في هرغيسا.

٣٩ - وشبت الحرائق في مستوطنات المشردين في بوساسو وهرغيسا خلال آب/أغسطس ٢٠٠٦، متسببة في خسائر في الممتلكات والمأوى لزهة ٣٢٥ أسرة. وفي "صوماليلاند"، قدمت وكالات المساعدة الإنسانية معونات غذائية وغير غذائية طارئة إلى العائلات المتضررة. وأتم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إجراء مسح للموقع للتخطيط لإعادة بناء المأوى المدمرة وتقييم طرائق تحسين تصميم الموقع تقليلاً لمخاطر اندلاع الحرائق.

٤٠ - وتواصل تدفق اللاجئين إلى كينيا دون انقطاع. ومما زاد الوضع تفاقم انعدام الأمن والآثار التي خلفها أسوأ جفاف عرفته المنطقة على مدار العقد. ومنذ مطلع عام ٢٠٠٦، سجل حوالي ٢٥٠٠٠ لاجئاً صومالي جديداً في مخيم داداب للاجئين بكينيا، حيث استقبلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦ فحسب، ٤٢٢٠ لاجئاً صومالياً في ليبوي، بكينيا. وغادر معظم اللاجئين الجدد، وجلهم من النساء والأطفال، مقديشو وكيسمايو فراراً من الاشتباكات المسلحة التي اندلعت بين المحاكم الإسلامية ومليشيات أمراء الحرب. وقدم لاجئون آخرون من منطقة بايدوا. ودفع تدفق اللاجئين المطرد السلطات الكينية إلى العمل بخطة طوارئ. كما بدأت إثيوبيا وأوغندا بدورهما خطة طوارئ تحسباً لتدفق ممكن للاجئين، حيث سجل وصول لاجئين صوماليين إليهما أيضاً منذ مطلع السنة.

٤١ - وما فتئ التهريب الموسمي للمهاجرين الإثيوبيين والمواطنين الصوماليين إلى اليمن من موانئ "بونتلاند" يشكل مصدر قلق بالغ. فقد أشارت التقارير، منذ مطلع عام ٢٠٠٦، إلى أن ما يقارب ١٢٠٠٠ صومالي وإثيوبي وصلوا إلى اليمن من بوساسو. وروى الوافدون الجدد حكايات مأساوية عن محنة باتت أمراً مألوفاً، وهي الإلقاء بهم في اليم والقوارب لا تزال في أعالي البحار. ووردت تقارير تفيد بأن أربعة أشخاص ماتوا غرقاً في بداية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. لذا، فالحاجة ماسة إلى بذل جهود متضافرة على المستويين الدولي والمحلي لمعالجة هذه المشكلة.

باء - شؤون الحكم

٤٢ - قدمت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الدعم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل إنشاء أربعة مجالس أحياء. والحوار جار حاليًا على مستوى المجتمع المحلي من أجل إنشاء ستة مجالس أحياء أخرى. وواصلت الأمم المتحدة تسهيل عمليات أمانة البرلمان الاتحادي الانتقالي، بالتعاون وثيق مع رابطة برلمانيي غرب أوروبا لمناصرة أفريقيا.

٤٣ - وتولت الأمم المتحدة تنسيق مشروع لدعم صوغ الدستور الصومالي من خلال الانخراط في حوار موسع مع الشركاء الرئيسيين والمناخين والمسؤولين الحكوميين. وقدم دعم أولي إلى اللجنة الدستورية الاتحادية لكي تنشئ مكاتبها وتشرع في أعمال التخطيط. ويشمل المشروع طائفة متنوعة من الأنشطة المتصلة بوضع الدستور، بما فيها التثقيف المدني على نطاق واسع، وعقد المشاورات، وصياغة الوثيقة واعتمادها قبل طرحها للاستفتاء. وقد أقر البرلمان اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة شركاء ستضطلع بتنفيذ المشروع وتقديم الدعم التقني واللوجستي والقانوني.

٤٤ - وواصل مشروع الدعم المؤسسي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير تسهيلات التنقل داخل البلد لعدد كبير من مسؤولي المؤسسات الاتحادية الانتقالية في إطار إقامة الحوار مع أنصارهم وتلبية احتياجات المصالحة وبناء الدولة. ويشمل هذا الدعم النقل الجوي بين الصومال ونيروبي، مما يتيح للمسؤولين فرصة التفاوض مع ممثلي المجتمع الدولي. وبفضل دعم الجهات المانحة، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم منح مالية للسلطتين التنفيذية والقضائية، وكذلك لأعضاء البرلمان واللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة ولجنة المصالحة الوطنية. كما يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لترميم وتجهيز المباني التي تملكها الحكومة في بايدوا كيما تستخدمها المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

٤٥ - وطلبت فرقة عمل معنية بالخدمة المدنية إلى مفوضين ومحامين وبرلمانيين ومستشارين قانونيين سابقين لتقديم الدعم من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون إصلاح الخدمة المدنية بغرض عرضه على البرلمان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الدعم للعمل الذي تقوم به أربع لجان مستقلة كلفتها سلطات "بونتلاندا" بإعداد توصيات بشأن الإصلاح المؤسسي.

٤٦ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "صوماليلاند" دعم معهد الخدمة المدنية الذي يوفر التدريب لموظفي الخدمة المدنية في مواضيع شتى. كما قدم الدعم للجنة الخدمة المدنية من أجل إجراء دراسة استقصائية بشأن الموارد البشرية المتوافرة في جميع الوزارات وإتمام سلسلة من الأنشطة الرامية إلى تمكين المرأة في الإدارة العامة.

٤٧ - وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشروعاً لتقديم المساعدة التقنية الطارئة يرمي إلى بناء القدرة التقنية لدى المكاتب المؤسسية المحورية، ولا سيما ديوان الرئيس، ومكتب رئيس الوزراء، ومكتب رئيس البرلمان، والمحكمة العليا، وكذلك وزارتي المالية والتخطيط والمؤسسات المعنية بتطبيق معايير النزاهة. وسيتمكن ذلك الحكومة الاتحادية الانتقالية من العمل بفعالية خلال فترة انتقالية، حتى تستجمع ما يلزم من قدرات وموارد لبناء قدرة الخدمة المدنية الخاصة بها، وحتى تأخذ الخطط ذات الأجل الأطول مجراها.

جيم - التقييم المشترك للاحتياجات

٤٨ - نظمت الوحدة الصومالية للتقييم المشترك للاحتياجات، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، حلقات عمل لأصحاب المصلحة في غارو وبايدوا وهرغيسا من أجل استعراض ومناقشة النتائج والتوصيات الأولية الواردة في مشاريع التقارير التجميعية الستة. وشارك في حلقات العمل هذه ممثلون عن طائفة عريضة من المجتمع الصومالي، شملت الإدارات الإقليمية وأعضاء البرلمان والزعماء التقليديين والدينيين ورجال الأعمال وأصحاب المهن والنساء وجماعات الشباب. وعقدت جلسة عامة في نيروبي. وستختتم عملية التقييم المشترك للاحتياجات بإصدار خطة لإعادة تعمير الصومال وتنميته. وستشمل الوثيقة تقييماً للاحتياجات والمبادرات ذات الأولوية؛ ومصفوفة مبنية على النتائج؛ وتنفيذ ورصد البرامج؛ وإطار واحتياجات التمويل؛ وإطار الإدارة والتنسيق. وكان من المنتظر إتمام خطة إعادة تعمير الصومال وتنميته في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

دال - سيادة القانون

٤٩ - في أعقاب حلقة دراسية عُقدت بدعم من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من أجل إعادة إنشاء الجهاز القضائي في الصومال، تم تحديد الأعضاء المرتقبين للمحكمة العليا ومجلس السلك القضائي. واستخدمت المحكمة العليا الحلقة الدراسية لوضع خطة هيكلية لإحيائها، تشمل إجراء مؤقتاً لتسجيل القضايا الدستورية.

٥٠ - وفي بايدوا، تم تدريب طلبة الشرطة وتجهيزهم في إطار برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشمل الدعم إصلاح الهياكل الأساسية والمنح المالية للشرطة. وفي محافظتي سول وسناك، بدأت المرحلة الثالثة من مسح لتأثير الألغام الأرضية، التي تمثل خطوة هامة نحو إكمال مسح جميع المناطق الشمالية.

٥١ - واستمرت مبادرة التسريح وإعادة الإدماج التي يضطلع بها برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "صوماليلاند" و "بوتلاند". وفي "صوماليلاند" اختيرت أربع منظمات غير حكومية شريكة للقيام بأنشطة إعادة الإدماج. وفي "بوتلاند"، لا تزال عملية إعادة الإدماج جارية. وفي أواخر عام ٢٠٠٦، سيتم تحديد قوات أمن إضافية من "صوماليلاند" و "بوتلاند" لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٥٢ - وفي أعقاب نجاح مشروع تجريبي لتسجيل الأسلحة المدنية في بوراو وغايبلي في "صوماليلاند" في إطار برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٥، تم توسيع نطاق المشروع ليشمل هرغيسا في آذار/مارس ٢٠٠٦. وعُقدت حلقات عمل لنشر الوعي في هرغيسا في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وبدأت حملة تسجيل في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٥٣ - وأبرزت محادثات السلام التي جرت مؤخراً في الخرطوم بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن. وأشار كلا الطرفين إلى اتفاقهما على إعادة تشكيل الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الوطنية، والعمل على إعادة إدماج قوات المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية والمليشيات المسلحة الأخرى في البلد. ويعد الإجماع السياسي على إصلاح قطاع الأمن ذا أهمية حيوية من أجل السلام الدائم في الصومال. كما أن الأمم المتحدة مستعدة لمساندة الجهود الوطنية في هذا المجال.

هاء - المياه والصرف الصحي البيئي

٥٤ - غالباً ما يكون شح مياه الشرب المأمونة مصدراً للصراع بين المجتمعات المحلية. وفي مسعى لوقف هذه الصراعات وتوفير مياه شرب مأمونة للسكان المضطربين، أجرت منظمة الصحة العالمية تقييماً لنوعية المياه في منطقة واحد. محافظة بكول في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وتم تزويد المناطق المتأثرة بوسائل لاختبار نوعية المياه. إن الاحتياجات في مجالي المياه والصرف الصحي كبيرة، بما في ذلك لدى الفئات الضعيفة. ففي بوساسو مثلاً، فإن مرافق الصرف الصحي البيئي كالمراحيض، ليست في متناول سوى ما يقل عن ٣٠ في المائة من الأشخاص المشردين داخلياً. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ضيق الأمكنة بالمخيمات ورفض الملاك توفير مساحة لمرافق المياه والصرف الصحي.

واو - الصحة

٥٥ - مع أن الصومال كانت خالية من مرض شلل الأطفال منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وحتى أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٥، عاد المرض إلى الظهور في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وتم التأكيد على وجود أكثر من ٢٠٠ حالة إصابة بالشلل منذ ذلك الحين. وحددت معظم الحالات في مقديشو عندما أدى القتال إلى تأخير عمليات التحصين. وقد أتاح الهدوء الذي ساد مجدداً إمكانية تحصين ٩٩ في المائة من أطفال مقديشو دون الخامسة من العمر. وقد حددت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وشركاء آخرون في مجال الصحة أربعة أيام للتحصين الوطني في الأشهر القادمة، وذلك لتحصين ما يقدر بـ ١,٤ مليون طفل دون الخامسة من العمر. وثمة تفاؤل حذر بإمكانية وقف انتشار شلل الأطفال في الصومال.

٥٦ - وتوقفت حملة التحصين الاستدراكية ضد الحصبة في مقديشو في أيار/مايو ٢٠٠٦ بسبب أعمال القتال، لكنها استؤنفت في أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٦ وانتهت بنجاح في ستة أحياء بالمدينة. وقامت بالحملة كل من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وشركاء آخرون في مجال الصحة، بالتنسيق مع المحاكم الإسلامية، ووصلت إلى أكثر من ٩٥ في المائة من الأطفال المستهدفين. وتعد هذه أفضل تغطيه تحققت في مقديشو في الخمس عشرة سنة الأخيرة. وقد انتهت بنجاح المرحلة الثانية من الحملة، التي استهدفت الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ أشهر و ٥ سنوات، في ثلاثة أحياء أخرى بالمدينة. وقد انتهت الحملة التي أجريت في محافظتي باي وجدو بنجاح في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقد غطيت جميع أحياء المناطق الخمس المتأثرة بالجفاف في جنوب ووسط الصومال.

٥٧ - وعقدت الدورة الرابعة من سلسلة الدورات التدريبية حول إدارة إمدادات العقاقير للمؤسسات الصحية في المناطق المتأثرة بالجفاف في جنوب ووسط الصومال في واجد من ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقد حضر الدورة ٢٥ صيدلانياً، وصاحب مخزن وممرضة مؤهلة وموزع عقاقير من محافظات بكول وشبيلي السفلى وجدو وباي وجوبا الوسطى وهيران. وكان الهدف الرئيسي من الدورة زيادة إلمام المشاركين بالأساليب السليمة لتخزين العقاقير وتوزيع وصرف الأدوية والسلع الطبية الأخرى.

زاي - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٨ - أظهرت نتائج المراقبة المصلية التي أجرتها منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٤ أن متوسط نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية تبلغ ٠,٩ في المائة في ثلاث محافظات بالصومال. وتشير هذه البيانات إلى أن الصومال يقترب من مرحلة انتشار وباء فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز. وهنا، فإن وضع إطار عمل استراتيجي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي بين السكان الصوماليين، وحشد الموارد من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والأمم المتحدة وجهات أخرى، إنما ساعدت كلها في تيسير إنشاء اللجنة المعنية بالإيدز في المنطقة الجنوبية الوسطى، ولجنة بوتلاند المعنية بالإيدز، ولجنة صوماليلاند المعنية بالإيدز.

٥٩ - وتقديرا لدور المرأة الصومالية الهام في الجهود الرامية إلى التقليل من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وأثره، قامت اليونيسيف بتدريب ٩٠ امرأة في أنحاء الصومال حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٦. وستكون تلك النساء مسؤولات عن حشد الجهود في مجتمعاتهن لزيادة الوقاية وتوفير الرعاية والدعم في مجال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، من خلال جلسات التعلم من الأقران غير الرسمية والأنشطة الإعلامية التي تستهدف المجموعات الضعيفة جدا في مخيمات المشردين والمناطق الحدودية وعلى امتداد طرق الشاحنات الرئيسية.

حاء - التعليم

٦٠ - تواصل اليونيسيف الترويج لثقافة بناء السلام وتسوية الصراع من خلال التعليم في الصومال. كما أن دور الأطفال في تسوية الصراع يجري تعزيزه من خلال أندية المدارس وتعليم القرآن والبرامج الإذاعية التي تزيد من الثقة بالنفس من القدرة على تحديد ومعالجة المشاكل في مجتمعاتهم المحلية. ومن حزيران/يونيه وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، دربت اليونيسيف ١٧٧٩ من المدرسين الأول و ١١٢ من مدربي الشباب على مناهج لتعليم المهارات الحياتية شملت تسوية الصراع وبناء السلام. وفي مقديشو، تم تدريب ٤٠٠٠ مدرس من جنوب ووسط الصومال على بناء السلام كجزء من جهد لتوعية ٧٠٠٠٠ طفل مدرسة من المناطق المنكوبة بالصراع.

٦١ - وفي مسعى لتحسين معدلات القيد والحضور في المدارس الصومالية، واصل برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية، دعم برامج التغذية المدرسية التي يستفيد منها ٣٣٠٠٠ طفل مدرسة في ١١٧ مدرسة منكوبة بالجفاف المتكرر والصراع المدني الممتد.

ثامنا - ملاحظات

٦٢ - يعد الحوار الدائر بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية، الذي قامت بتيسيره جامعة الدول العربية، تطورا إيجابيا. وإني أثنى على الطرفين

للاتفاقات التي توصلنا إليها حتى الآن بشأن عدد من المبادئ الهامة، وأحثهما على مواصلة الحوار بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وسلمية للأزمة الراهنة.

٦٣ - وأدعو أيضا الطرفين ألا يتخذا أي إجراء من شأنه أن يسبب تفاقم التوترات السياسية والعسكرية في الصومال، لأن ذلك سيعقد الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية من خلال الحوار. وفي هذا الصدد، فإني أشجع الطرفين على تنشيط اللجان المشتركة والاستفادة التامة منها على النحو الوارد في اتفاق الخرطوم المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بهدف توطيد الثقة المتبادلة والمساعدة في كفالة إحراز تقدم مطرد في محادثات السلام. والأمم المتحدة مستعدة، في حدود قدراتها، لمساعدة الطرفين في هذه العملية.

٦٤ - وإني أدعو أيضا محاولة اغتيال الرئيس عبد الله يوسف أحمد في بايداوا في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. فذلك الحادث المرفوض يؤكد خطورة الحالة في الصومال وأهمية استعادة السلام والاستقرار في أنحاء البلد. وأكرر هنا دعوتي إلى الأطراف الصومالية بأن تضاعف جهودها للتوصل إلى سلام دائم، لا غنى عنه من أجل استعادة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وإقامة نظام ديمقراطي صحي لصالح الشعب الصومالي كله.

٦٥ - ويسعدني حلّ الأزمة الداخلية التي نشبت داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وأثني على الرئيس يوسف، ورئيس الوزراء علي محمد جيدي، ورئيس البرلمان شريف حسن شيخ عدن، لتغلبهم بسرعة على خلافاتهم من خلال عملية تشاورية. إذ إن الوحدة بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية أمر حيوي لتمكين المؤسسات من التصدي للتحديات الضخمة تنشأ مع الميثاق الاتحادي الانتقالي، الذي لا يزال يشكل الإطار الشرعي للحكم في البلد. وأود كذلك أن أهنئ أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي لإقدامهم على الموافقة على الوزارة الجديدة التي طرحها رئيس الوزراء جيدي، دون أن يثنى ذلك عن حادث الهجوم المرعب بسيارة مفخخة خارج البرلمان في وقت مبكر من ذلك اليوم.

٦٦ - وقد أدت التطورات الأخيرة، بما فيها بروز المحاكم الإسلامية كجهة فاعلة رئيسية، إلى زيادة الاهتمام الدولي بالصومال. ومن المتعين استثمار هذا الاهتمام الدولي المتجدد بأكثر الطرق الممكنة بهدف المساعدة على إخراج الصومال من حالة الأزمة التي طال أمدها ووضعها بثبات على طريق السلام والمصالحة والاستقرار. وأدعو المجتمع الدولي إلى مساندة جهود المصالحة السياسية، بما فيها عملية الحوار بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمحاكم الإسلامية. فاستمرار الدعم من المجتمع الدولي، الذي يتحدث بصوت واحد، أمر بالغ الأهمية لتحاشي وقوع أزمة أكبر في الصومال وفي المنطقة الأوسع، وتشجيع الأطراف الصومالية على التغلب على الخلافات من خلال إجراء حوار شامل. وفي هذا الصدد، فإني

أرحب بإنشاء فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، الذي يؤدي حالياً دوراً هاماً في المساعدة على توجيه نهج المجتمع الدولي المشترك إزاء الحالة الآخذة في التطور بسرعة في الصومال.

٦٧ - وأعرب مرة أخرى عن عميق امتناني للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، على الجهود التي بذلتها من أجل دعم السلام والمصالحة في الصومال. وإني أناشدها أن توائم بين جهودها من أجل تقديم دعم دولي أكثر تنسيقاً وتماسكاً لعملية السلام الصومالية. وأناشد أيضاً جميع البلدان المجاورة على أن تحترم حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال، وأكرر دعوتي بأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس بغية عدم تقويض جهود السلام الجارية أو إذكاء حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

٦٨ - وفي جلسته ٥٥٣٥ المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وزير خارجية كينيا والرئيس الحالي لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حدّد خلالها طلب الاتحاد الإفريقي والهيئة برفع حظر الأسلحة جزئياً لتيسير عملية الإفاد المقترح لبعثة السلام بقيادة الهيئة إلى الصومال. ولدى النظر في مسألة منح الإعفاء المطلوب من عدمه، فإن على المجلس مراعاة عدد من العوامل. فمن الناحية المثالية، يجب أن يكون إفاد هذه القوة من أجل دعم اتفاق سلام أو عملية سياسية، ويجب أن يحظى بموافقة جميع الأطراف الرئيسية. وفي جميع الأحوال، سيكون من المستحسن أن تحظى بعثة دعم السلام بدعم سياسي كاف، سواء من داخل الصومال أو من المنطقة دون الإقليمية. فقد أظهرت تجربتنا في عمليات حفظ السلام في أرجاء العالم في العقود الأخيرة أهمية وضوح المهام، وتخصيص موارد كافية ومستدامة، وتوافر دعم سياسي عريض لكفالة نجاح هذه البعثات في المساعدة على استعادة السلام والاستقرار في المناطق المضطربة.

٦٩ - وستواصل الأمم المتحدة بذل جهودها الرامية إلى دعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية في المسائل المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة الإنسانية والتنمية. كما أنها ستبذل جهوداً لكفالة بدء أعمال لجنة التنسيق والرصد، بهدف تيسير تقديم دعم دولي أكثر تنسيقاً وتماسكاً للحكومة الاتحادية الانتقالية.

٧٠ - وأشيد هنا ببرامج ووكالات الأمم المتحدة لاستمرار تقديمها المساعدة الإنسانية إلى الصومال. وأشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعمه السخي في مجال الإغاثة الإنسانية وجهود المساعدة الإنمائية لمساعدة الشعب الصومالي على التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية. إذ لا يزال وصول المساعدات الإنسانية أحد الشواغل الرئيسية. ولا يمكن التقليل

من أهمية الحاجة إلى تحسين أمن العاملين في مجالس المساعدات الإنسانية. وأحث مرة أخرى جميع الأطراف الصومالية على أن توفر منفذا حرا، وبلا عراقيل، لجميع جهود الإغاثة الإنسانية الرامية إلى التخفيف من حدة معاناة السكان الضعفاء في الصومال. وأناشد أيضا جميع الأطراف أن تساند وتحترم حقوق الإنسان الأساسية لجميع سكان الصومال في كل مكان.

٧١ - وأحيراً، أود أن أؤكد ثانية عميق تقديري لمثلي الخاص في الصومال لقيادته وجهوده الدؤوبة لتشجيع الحوار والمصالحة الشاملين بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية. وأحث جميع الأطراف الصومالية والدول الأعضاء على مواصلة تقديم كل الدعم له والتعاون معه لتحقيق هذا الهدف.